

Distr.: General
29 April 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ٤٨ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل

التنمية لعام ٢٠٠٢ والتحضير للمؤتمر

الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

توصيات لجنة خبراء رئيس الجمعية العامة المعنية بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

١ - لقد بدأ اندلاع الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ في البلدان المتقدمة النمو، ولكنها سرعان ما انتشرت وتحوّلت إلى أزمة اقتصادية عالمية تؤثر على جميع البلدان، بما فيها الاقتصادات الناشئة والبلدان الأقل نمواً.

٢ - وبهدف استعراض أسلوب عمل النظم المالية العالمية واستكشاف السبل والوسائل لإيجاد نظام اقتصادي أكثر استدامة وعدلاً، قمت بتشكيل لجنة خبراء يرأسها البروفيسور جوزيف ستيجليتز، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام ٢٠٠١، وتضم نخبة من ألمع الاقتصاديين وصنّاع السياسات والممارسين من اليابان وأوروبا الغربية وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب وشرق آسيا. وقد وقع الاختيار على هؤلاء الخبراء لما يتمتعون به من فهم شامل للمسائل المعقدة والمتداخلة التي ينطوي عليها أسلوب عمل النظام المالي. وأعضاء اللجنة هم أشخاص مشهود لهم بالإلمام القوي بنقاط القوة والضعف في المؤسسات المتعددة الأطراف القائمة، وبما يتسمون به من حساسية للتحديات المحددة التي تواجهها البلدان الواقعة في مختلف مناطق العالم على اختلاف مستوياتها من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية.



٣ - وبعد إجراء الحوار المواضيعي التفاعلي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، المعقود في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، وأبدى ممثلو الدول الأعضاء والمجتمع المدني ملاحظات بناءة في تلك المناسبة، يسرني أن أحيل التوصيات الصادرة عن اللجنة في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ لنظركم. وإني على ثقة من أن أعضاء الجمعية العامة سيجدون هذه التوصيات مفيدة في التحضير للمؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، المقرر عقده وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٧٧ في الفترة من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

توصيات لجنة خبراء رئيس الجمعية العامة المعنية بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي*

أولا - الديباجة

١ - إن انتشار الأزمة المالية من عدد قليل من البلدان المتقدمة النمو بتلك السرعة حتى اعترت الاقتصاد العالمي برمته لدليل ملموس على أن النظام التجاري والمالي الدولي بحاجة إلى إصلاح جذري لكي يلبي احتياجات القرن الحادي والعشرين ويتكيف مع ظروفه المتغيرة. ولقد كان للفقر نصيب غير متناسب من التأثيرات الضارة للآزمات الاقتصادية السابقة، وهؤلاء هم الأقل قدرة على تحمل هذه التكاليف، وقد تستمر معاناتهم من عواقب الأزمة بعد انقضاءها بزمان طويل. ولذلك من المهم أن ندرك أن هذه ليست أزمة اقتصادية فحسب، بل واجتماعية أيضا.

٢ - وفي حين أن من المهم إجراء تغييرات هيكلية لتكييف النظام الدولي منعا لحدوث أزمات في المستقبل، فإن هذا لا يمكن تحقيقه دون اتخاذ تدابير فورية كبرى للمساعدة على الانتعاش من الأزمة الحالية. وينبغي تصميم هذه التدابير بحيث توفر الحماية لأفقر الناس في أقل البلدان نموا - وكثير منها يقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - حيث إن التكيف سيشكل عبئا ثقيلا بالنسبة لهم. ووفقا لما أوردته منظمة العمل الدولية، قد يُزج بنحو ٢٠٠ مليون عامل، معظمهم في البلدان ذات الاقتصاد النامي، إلى رتبة الفقر إذا لم تُتخذ إجراءات سريعة لمواجهة آثار الأزمة. وحتى في بعض البلدان الصناعية المتقدمة، يواجه ملايين الأسر المعيشية خطر فقدان منازلهم وسبل حصولهم على الرعاية الصحية، بينما يتزايد شعور كبار السن بانعدام الأمن الاقتصادي والقلق إذ هم يفقدون مدّخرات العمر مع انهيار أسعار الأصول. وتقدر منظمة العمل الدولية أن عدد العاطلين عن العمل قد يزيد في عام ٢٠٠٩ عما كان عليه في عام ٢٠٠٧ بنحو ٣٠ مليون شخص، بل وقد تصل الزيادة إلى أكثر من ٥٠ مليونا إذا استمرت الأوضاع في التدهور.

٣ - وفي ظل التكامل المتزايد للاقتصاد العالمي ثمة اعتماد متبادل بين رفاه البلدان المتقدمة النمو ورفاه البلدان النامية. وينبغي للتدابير القصيرة الأجل الرامية إلى إعادة الاستقرار إلى الوضع الراهن أن تكفل حماية فقراء العالم، في حين أن التدابير الطويلة الأجل الرامية إلى تقليل احتمالات تكرّر حدوث الأزمة يجب أن تكفل تمويلا مستداما لتقوية استجابة السياسة

* يمكن الاطلاع على معلومات عن لجنة الخبراء على الموقع التالي:

www.un.org/ga/president/63/commission/financial-commission.shtml

العامة لدى البلدان النامية. فبدون استجابة شاملة للجميع بحق، مع الإقرار بأهمية جميع البلدان في عملية الإصلاح، لا يمكن استعادة استقرار الاقتصاد العالمي، وسيكون النمو الاقتصادي وجهود الحد من الفقر على الصعيد العالمي عرضة للخطر.

٤ - وهذه الاستجابة العالمية الشاملة ستتطلب مشاركة المجتمع الدولي بأسره؛ فيجب ألا تنحصر في مجموعة السبعة أو مجموعة الثمانية أو مجموعة العشرين، بل أن يشارك فيها أيضا ممثلو الكوكب بأسره، أي ممثلون لمجموعة ١٩٢ بلدا. واستجابة لهذه الحاجة، شكل رئيس الجمعية العامة لجنة الخبراء كي تناقش التدابير المطلوبة لمواجهة الأزمة وتوصي بإصلاحات أطول أجلا. وإذ تعترف اللجنة بالعمل الذي تضطلع به مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين وغيرهما من الهيئات، فإنها تعتبر العمل الذي تقوم به مكملا، وهي تسعى إلى التركيز على ما للأزمة وجهود الاستجابة لها من تأثير على الفقر والتنمية.

٥ - ويجب أن يكون الهدف من إصلاح النظام الدولي تحسين عمل النظام الاقتصادي العالمي بما فيه صالح العالم. وهذا يستلزم السعي إلى تحقيق الأهداف الطويلة الأجل، من قبيل النمو المستدام والعادل، وخلق فرص العمل وفقا لمفهوم "العمل اللائق"، واستغلال الموارد الطبيعية على نحو مسؤول، والحد من انبعاث غازات الدفيئة؛ مع التصدي للشواغل الأخرى الأكثر إلحاحا، ومنها التصدي للتحديات الناشئة عن الأزمة المالية وأزمة الغذاء. وإذ ينصب التركيز عالميا على ضرورات اللحظة الحاضرة، يجب أن تبقى الأولوية العليا للالتزامات الطويلة الأجل فيما يتصل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وحماية العالم من خطر تغيير المناخ؛ بل إن من شأن تصميم عملية الإصلاح العالمية بصورة سليمة أن يتيح الفرصة للإسراع بخطى التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف. وبينما سيراً العالم في نهاية المطاف من الأزمة الاقتصادية العالمية، فإن التغلب على التحديات الأخرى، بما فيها تلك الناجمة عن الاحترار العالمي، سيستلزم اتخاذ تدابير إضافية. وإن وجود تلك المجموعة المتلازمة من الاحتياجات العالمية التي لم تتم تلبيتها، بما فيها الحاجة إلى التصدي لتحديات الاحترار العالمي والقضاء على الفقر، لأمر غير مقبول في عالم به فائض من القدرات وبطالة واسعة النطاق.

ثانياً - التصدي للأزمة المالية العالمية

٦ - إن التصدي للأزمة على نحو مستدام يتطلب تحديد العوامل التي تسبب في الأزمة وفي انتشارها السريع حول العالم. وقد حدث تفاعل بين السياسة النقدية المتساهلة والتنظيم غير الكافي والإشراف المتراخي، فنشأت حالة من عدم الاستقرار المالي. وأصبحت تبعات ذلك واضحة في الاختلالات الواسعة النطاق في التوازن العالمي التي قد يؤدي انتشارها الفوضوي، مع عدم اتخاذ تدابير فورية لمواجهة التقلبات الدورية، إلى تفاقم الأزمة.

٧ - ويمكن جزء من سبب عدم كفاية التنظيم في عدم كفاية تقدير حدود السوق، أو ما يطلق عليه الاقتصاديون "حالات عجز الأسواق". ومع أن كثيرا من الأسواق عرضة لحالات العجز هذه، فإن هذه الحالات لها خطورة خاصة في الأسواق المالية تحديدا حيث يمكن أن تُحدث آثارا كبيرة بصورة غير متناسبة عندما يمتد تأثيرها إلى النشاط الاقتصادي "الحقيقي".

٨ - وفي هاذ السياق، يمكن عزو الأسلوب الذي أديرت به السياسات النقدية جزئيا إلى محاولة التغطية على عدم كفاية الطلب الكلي العالمي، الذي تفاقم بسبب انعدام المساواة في توزيع الدخل في معظم البلدان. كما تأثرت الأوضاع النقدية بتراكم احتياطات النقد الأجنبي في بعض بلدان الأسواق الناشئة التي تسعى لحماية نفسها من حالة عدم الاستقرار العالمية والشروط المرهقة التي تفرضها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف عندما تمنح المساعدات.

٩ - وتظهر في الأزمة الحالية مشاكل تتجاوز أسلوب إدارة السياسة النقدية وتنظيم القطاع المالي؛ فتدخل فيها أيضا أوجه قصور أشد في مجالات مثل حوكمة الشركات وسياسات المنافسة. وكثير من أوجه القصور هذه، كانت، بدورها، مستندة إلى فهم خاطئ لعمل الأسواق، مما أسهم أيضا فيما جرى مؤخرا من اتجاه إلى إزالة القيود التنظيمية المفروضة على القطاع المالي. وأُخذت هذه التوجهات أساسا لتصميم السياسات التي دعت إليها بعض المؤسسات الاقتصادية الدولية، كما اتخذت أساسا لجزء كبير من تصميم بنية العولمة.

١٠ - وبشكل أعم، كشفت الأزمة الراهنة عن قصور السياسات التي تنتهجها بعض الهيئات الوطنية والمؤسسات الدولية استنادا إلى نظريات اقتصادية كانت رائجة سابقا مفادها أن الأسواق غير المقيدة تتسم بالكفاءة وأنها كفيلة بتصحيح نفسها بنفسها بسرعة. والعولمة هي الأخرى مبنية على هذه الافتراضات الخاطئة، وفي حين عادت بالفائدة على الكثيرين، جعلت من الممكن لأي خلل في نظام اقتصادي ما أن ينتشر بسرعة في جميع أنحاء العالم، ليجلب الانحسار وارتفاع مستويات الفقر حتى إلى البلدان النامية التي وضعت أطرا تنظيمية جيدة وأقامت مؤسسات نقدية فعالة ونفذت سياسات مالية سليمة.

١١ - وتهدف المبادئ والتوصيات الواردة في هذا التقرير إلى تلبية الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية لإنعاش الاقتصاد العالمي، كما تهدف إلى العمل على حل المشاكل الهيكلية المتسببة في الأزمة. وهي تركز على الخطوات العملية التي يمكن، وينبغي، أن تتخذ فوراً، وعلى الإصلاحات الأعمق أثرا ذات الأجلين المتوسط والطويل التي يجب الشروع فيها من الآن

للمساعدة على استعادة الثقة في النظام الاقتصادي، وتقليل احتمالات حدوث أزمة أخرى من هذا القبيل، وتعزيز قدرة المجتمع الدولي على التصدي لأزمة كهذه في حال وقوعها.

١٢ - ولدى قيام اللجنة بتحليل طرق الاستجابة للتصدي لهذه الأزمة على الصعيدين الوطني والعالمي، أشارت إلى المبادئ التالية:

(أ) إن عدم التحرك بسرعة لمعالجة تراجع الاقتصاد العالمي سيزيد حتما من عمق التراجع وسيطيل مدته، وسيزيد من التكلفة التي سيتم تكبدها لاحقا في سبيل الوصول إلى انتعاش أكثر اتزاناً وقوة؛

(ب) في عالم يتسم بالتكامل، تؤثر الإجراءات المتخذة في بلد ما على غيره من البلدان. وفي كثير من الأحيان لا تؤخذ هذه العوامل الخارجية في الحسبان لدى اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الوطنية. ويتعين على البلدان المتقدمة النمو بوجه خاص أن تكون على دراية بالآثار الضارة لهذه العوامل الخارجية، كما أن البلدان النامية بحاجة إلى أطر تساعد على حماية نفسها من حالات الإخفاق على النطاق التنظيمي وعلى نطاق الاقتصاد الكلي في البلدان التي لها نظم ذات شأن؛

(ج) ينبغي للبلدان النامية أن توسّع نطاق تنفيذ السياسات وإنشاء المؤسسات التي تتيح لها تنفيذ السياسات المناسبة لمواجهة التقلبات الدورية؛

(د) ينبغي للبلدان الصناعية المتقدمة أن تلتزم بتعهداتها بعدم اتخاذ الإجراءات الحمائية، والأهم من ذلك هو أن تكفل ألا تؤدي مجموعات الحوافز وبرامج الإنعاش إلى تشويه حلبة المنافسة الاقتصادية وإحداث مزيد من الاختلالات العالمية؛

(هـ) لقد كانت التدابير الرامية إلى إعادة الأسواق المالية المحلية في البلدان المتقدمة النمو إلى حالتها الأصلية بتقديم الإعانات إلى المؤسسات المالية مصحوبة بانخفاض حاد في تدفق رؤوس الأموال إلى البلدان النامية. ومن المهم كفالة ألا توجد هذه التدابير شكلاً جديداً من أشكال الحماية المالية. فالإعانات المالية قد تكون ماثلة تماماً للتعريفات الجمركية من حيث الإضرار بكفاءة نظام التجارة الحر والعادل. بل إنها قد تكون أكثر إجحافاً بكثير، لأن البلدان الغنية تتوافر لديها موارد أكبر لدعم الإعانات؛

(و) يلزم أن تتحلى جميع الأطراف بمزيد من الشفافية لدى تصديدها للأزمة. وبشكل أعم، ينبغي تعزيز واحترام المبادئ الديمقراطية، بما فيها مشاركة الجميع في صنع القرارات؛

(ز) إن الأزمة ناتجة جزئياً عن المغالاة في إزالة القيود التنظيمية عن الأسواق المالية والتجارة الدولية. وإن استعادة الاقتصاد العالمي صحته، تقتضي إعادة إيجاد حالة من التوازن بين دور السوق ودور الدولة. وأزمتا الاقتصاد والمناخ العالميتان مرتبطتان بعوامل خارجية هائلة لا يمكن معالجتها إلا من خلال تحرك جماعي عالمي مناسب؛

(ح) لدى اتخاذ الإجراءات السياسية، لا بد من كفالة ألا تؤدي إلى تفاقم الأزمة الراهنة من خلال تأثير هذه الإجراءات على بلدان أخرى وألا تحدث تغييرات هيكلية تزيد من عدم الاستقرار في المستقبل أو تحد من النمو المستقبلي. فعلى سبيل المثال، نتج عن تصدّي بعض البلدان للمخاطر الشديدة التي أخذتها المؤسسات المالية على عاتقها، على أساس أن هذه المؤسسات كبيرة ولا تنهار، أن حدثت اندماجات بين المصارف، مما يزيد من احتمالات التعرّض لذات الأخطار في المستقبل؛

(ط) إذا ما أريد للعالم الخروج من الأزمة إلى النمو المستدام المتوازن من الضروري أن تضطلع الحكومات بإصلاحات تعالج بعض العوامل التي أسهمت في حدوث الأزمة الاقتصادية الراهنة - ولا يكفي مجرد العودة إلى ما كانت عليه الأوضاع قبل اندلاع الأزمة. كذلك فإن الشروع في هذه الإصلاحات قد يولّد مكاسب فورية متمثلة في زيادة الثقة؛

(ي) يمكن للتدابير القصيرة الأجل، إذا صمّمت على النحو السليم، أن تكون مكملة للأهداف الطويلة الأجل، ولا سيما تلك المتعلقة بتغير المناخ وبالبيئة. وينبغي لسياسات الانتعاش أن تشمل استثمارات بيئية ضخمة. ويمكن توليد هذه الاستثمارات في كل من القطاعين العام والخاص من خلال توفير حوافز قوية وإجراء إصلاحات جذرية في أطر السياسات الوطنية والدولية، بما في ذلك استحداث تدابير تسعير انبعاثات الكربون.

ثالثاً - التدابير الفورية

١٣ - يجب التصدي للأزمة الراهنة بتدابير سريعة وفعّالة، ولكن يجب أيضاً إرساء الأساس للإصلاحات الطويلة الأجل التي سيلزم إجراؤها إذا ما أريد للاقتصاد العالمي أن يكون أكثر استقراراً وازدهاراً وإذا ما أريد تجنّب حدوث أزمات عالمية في المستقبل.

١٤ - إن التدابير الفورية العشرة التالية لازمة لتحقيق الانتعاش على مستوى العالم.

١ - ينبغي لجميع البلدان المتقدمة النمو أن تتخذ إجراءات قوية ومنسقة وفعالة لتنشيط اقتصاداتها:

(أ) ينبغي للإجراءات التنشيطية أن تكون مناسبة التوقيت، وأن تكون "مضاعفاتها" كبيرة، وأن تساعد على إزالة الضغوط التي يتعرض لها الفقراء من جراء التراجع الاقتصادي، وأن تساعد على حل المشاكل الطويلة الأجل ومنع حدوث حالات عدم الاستقرار. ومع أن قرارات الإجراءات التنشيطية قرارات وطنية، ينبغي أن يحكم عليها على أساس آثارها العالمية؛ فإذا ما قام كل بلد بموازنة فوائد القرار مقابل تكاليفه، مثل حدوث زيادة في الدين القومي، من منظور وطني محض، فإن الأثر التنشيطي سيكون ضئيلاً على مستوى العالم، وسيختل الإنفاق وسيكون الأثر العالمي أجوف؛

(ب) وإذا لم تستطع البلدان النامية حشد الموارد اللازمة لتمويل سياسات التنشيط المحلية، فقد يتعين عليها وضع سياسات مساندة للدورات الاقتصادية تُحدث آثاراً تقابل بها ما لسياسات التنشيط المتبعة في البلدان المتقدمة النمو من آثار إيجابية على معدل النمو العالمي. وبالتالي ينبغي أن يوفر التمويل الكافي لجميع البلدان لكفالة أن تكون سياسات البلدان المتقدمة النمو وسياسات البلدان النامية مكملة لبعضها البعض ومعززة للالتعاضد العالمي؛

(ج) ومن ثم، ينبغي لحزم الإجراءات التنشيطية الوطنية أن تشمل تدابير متصلة بالإنفاق تُتخذ في البلدان النامية لعكس أثر تباطؤ النشاط التجاري العالمي وزوال الوسطاء عن الأسواق المالية. وينبغي أن تخصص البلدان الصناعية ١ في المائة على الأقل من حزم إجراءاتها التنشيطية لدعم انتعاش البلدان النامية، هذا بالإضافة إلى تكملة التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية بمساعدات إضافية. ولكفالة ألا يتسبب تمويل سياسات التنشيط في البلدان النامية في زيادة مديونيتها الخارجية مما من شأنه أن ينتقص من فوائد هذه السياسات، ينبغي تنفيذ تمويل حزم الإجراءات التنشيطية بواسطة المنح فضلاً عن القروض.

٢ - البلدان النامية بحاجة إلى تمويل إضافي:

(أ) ستحتاج البلدان النامية إلى تمويل إضافي ضخم لكي تشارك بفعالية في أي إجراء تنشيطي عالمي. ويلزم إيجاد مصادر لإمداد البلدان النامية بالأموال التي يمكن تفعيلها بسرعة ولا تنطوي على مشروطيات غير ملائمة. وإن إحداث أثر معاكس للاختلالات والتفاوتات الناجمة عن التدابير التنشيطية والإنقاذية الضخمة المتخذة في البلدان الصناعية المتقدمة، في حد ذاته، سبب كاف لضرورة تزويد البلدان النامية بتمويل إضافي. كما يلزم أن تقوم البلدان المتقدمة النمو بإمداد البلدان النامية بتمويل إضافي لمساعدتها على التكيف مع

تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وهو ما يجري التفاوض بشأنه حالياً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وينبغي أن يوفر هذا التمويل في غضون فترة زمنية قصيرة؛

(ب) يمكن إيجاد مصدر هام للتمويل بشكل فوري باستكمال إصدار حقوق السحب الخاصة التي وافق عليها مجلس صندوق النقد الدولي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ من خلال التعديل الرابع المقترح لبنود اتفاق الصندوق، بحيث تتضاعف المخصصات التراكمية لحقوق السحب الخاصة لتصل إلى ٤٢,٨ مليار. وعلاوة على ذلك، ينبغي التحرك بسرعة لاتخاذ الترتيبات اللازمة لإصدار حقوق سحب خاصة إضافية، باتباع العملية المعتادة، بقيمة لا تقل عن ٢٥٠ مليار دولار في السنة خلال فترة الأزمة؛

(ج) وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى توفير مزيد من السيولة. فعلى سبيل المثال، ينبغي النظر فوراً في زيادة تدعيم السيولة في إطار مبادرة شيانغ ماي دون شرط الارتباط بأحد برامج صندوق النقد الدولي. ويمكن لترتيبات التعاون الإقليمي أن تكون فعالة بشكل خاص بسبب تنامي إدراك وجود العوامل الخارجية العابرة للحدود وزيادة الحساسية للظروف المتميزة التي تعيشها البلدان المتجاورة؛

(د) وينبغي لمصادر التمويل الإضافية هذه أن تكون تكملة للمساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية. فعدم الحفاظ على مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية ستكون له آثار في الأجل الطويل. فستكون هناك زيادة في الفقر وسوء التغذية وسينقطع الكثير من الشباب عن التعليم، مما سيكون له آثار ستمتد طيلة أعمارهم. وسينتقص هذا من الشعور بالتضامن الاجتماعي العالمي، مما سيزيد من صعوبة الاتفاق بشأن القضايا العالمية الرئيسية، مثل قضية التصدي لتحديات تغير المناخ. كما أن عدم تقديم هذه المساعدة قد يكون له مردود عكسي حتى في إطار المفهوم الأضيق المتمثل في التسبب في إعاقة الانتعاش العالمي؛

(هـ) ويجب على البلدان المتقدمة النمو بذل جهود متجددة للوفاء بالالتزامات التي تعهّدت بها في إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري، ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وإعلان الدوحة، وذلك بحلول عام ٢٠١٥.

٣ - إمداد البلدان النامية بأموال إضافية، بما في ذلك من خلال إنشاء مرفق ائتماني جديد واتباع أساليب جديدة لدفع الأموال:

(أ) سيلزم أن تتاح للبلدان النامية سبل للحصول على تمويل إضافي لكي تشارك في اتخاذ التدابير التنشيطية العالمية، وكذلك لتمويل التدابير الإضافية اللازمة لتحقيق ما يلي: حماية الفئات الضعيفة من خلال تعزيز الحماية الاجتماعية؛ وتمويل التجارة والشركات

الخاصة التي قد تكون المصادر التي تحصل منها على الائتمان الدولي قد نضبت؛ ودعم المؤسسات المالية المحلية التي أضعفها سحب الأموال والنقص الشديد في عائدات التصدير؛

(ب) لحشد الأموال الإضافية، يعتبر إنشاء مرفق ائتماني جديد أمراً ملحاً. فالنظام الحالي لا يوفر آلية فعالة لحشد الأموال المتوافرة لدى البلدان التي تراكمت لديها احتياطات كبيرة. وسيكون من المفيد لجميع المشاركين في الاقتصاد العالمي أن تُستغل المدّخرات الموجودة في الأسواق الناشئة لدعم البلدان النامية. والمرافق القائمة لا تلي هذه الاحتياجات لسببين. فالوكالات الحكومية لا تميل في بعض بلدان الأسواق الناشئة إلى تقديم التمويل الائتماني للمؤسسات المتعددة الأطراف القائمة، لأن هذه البلدان كثيراً ما يكون تمثيلها ناقصاً في هياكل إدارة تلك المؤسسات، ولأنها ترى أن المشورة السياسية التي تسديها هذه المؤسسات والمشروطيات التي تفرضها لا تلائم احتياجات البلدان النامية. وإن تردد العديد من البلدان في قبول المساعدة من بعض المؤسسات وتردد بعض المقرضين المحتملين في تقديم الأموال لبعض المؤسسات يشكّلان عائقاً قد لا تتم معالجته بشكل كامل في إطار الإصلاحات المحتمل إجراؤها في الأجل القصير. وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد مرافق تمويل ملائمة تراعي مصالح بعض البلدان النامية التي لديها احتياطات كبيرة، مثل صناديق الثروة السيادية التي تبحث عن فرص استثمارية تدر عائداً مقبولاً مع مخاطرة محدودة. ولا يوفر النظام المالي الحالي مرفقاً للوساطة من هذا النوع؛

(ج) وينبغي أن تصمّم مرافق التمويل الجديدة بقصد جذب أموال من البلدان التي تراكمت لديها احتياطات دولية كبيرة غير مقترضة. ويمكن أن تكون التزامات التمويل هذه مدعومة بضمانات صادرة عن البلدان الصناعية المتقدمة. ويمكن توفير هذه الأموال بالافتراض في الأسواق المالية العالمية. أما بالنسبة لتوظيف هذه الأموال، فهناك خيارات مختلفة (يكمل بعضها البعض). فأولاً، هناك حاجة ملحة لتمويل موازين المدفوعات والميزانيات، وذلك بهدف زيادة قدرات البلدان النامية على إنفاق الأموال لمواجهة التقلبات الدورية. ثانياً، يمكن استخدام هذه الأموال في استثمارات رئيسية تمثل بالنسبة لبعض الأسواق الناشئة مصلحة معيّنة، كأن تُطوّر الزراعة في البلدان الأفريقية، بما في ذلك قدرتها على التصدير، مما يساعد على تعزيز الأمن الغذائي في مناطق أخرى مثل آسيا والبلدان العربية. وهناك إمكانية أخرى تتمثل في استخدام تلك الأموال في مساعدة البلدان النامية على تمويل الضمانات للائتمان التجاري أو لديون شركائهم، وذلك تحسباً لخطر هروغ المقرضين إلى تلك الشركات مطالبين بأموالهم؛

(د) وسيلزم أن يكون لهذه المرافق هياكل إدارية مختلفة عن هياكل إدارة المؤسسات المالية العالمية القائمة لتلائم المصادر الجديدة للتمويل العالمي وتراعي ضرورة إعطاء صوت أكبر للأسواق الناشئة والبلدان التي تقدم الأموال، على أن يُعطى كذلك صوت للبلدان المتلقية. ويمكن أن تُنشأ تحت مظلة المؤسسات القائمة - مثل البنك الدولي أو مصارف التنمية الإقليمية، حيث تتمتع البلدان النامية بالفعل بتمثيل قوي - أو أن تُنشأ كمؤسسة جديدة. ولا يوجد رأي سائد بين أعضاء اللجنة بخصوص مكان إنشاء المرفق الجديد. وعلى أي حال، سيكون من المهم أن تتقيّد هذه المرافق بالمعايير الدولية الحالية، وخاصة الضمانات الاجتماعية والبيئية.

٤ - تحتاج البلدان النامية إلى مساحة أكبر للحركة في مجال السياسات:

(أ) إن ما تقدّمه المؤسسات المالية الدولية من قروض رسمية ودعم رسمي لا يزال مشروطاً. وهذه المشروطية تسهم في تعميق ما بين بلدان العالم من تفاوت، فهي تضع البلدان النامية في موقف ضعيف بالنسبة إلى البلدان المتقدمة النمو، وتقلل من الحوافز التي تدفع البلدان النامية إلى طلب الدعم بالمال، وتسهم في إضعاف الاقتصاد العالمي. وثمة شروط أخرى فرضت على البلدان آتباع السياسات المالية التي تقوم على إزالة القيود التنظيمية، أو شجّعها على ذلك، وقد تبين الآن أن هذه السياسات كانت من أسباب حدوث الأزمة الاقتصادية الراهنة؛

(ب) وتحتاج البلدان النامية بصفة خاصة إلى أطر للسياسة العامة يمكن أن تساعد في الوقاية من حدوث انهيارات تنظيمية أو انهيارات في مجال الاقتصاد الكلي لدى بلدان لها نظم ذات شأن. إن ما فُرض على البلدان النامية لم ينحصر في سياسات إزالة القيود التنظيمية المشابهة لتلك السياسات التي تبين الآن أنها لعبت دوراً مساعداً على نشوء الأزمة، بل وفُرضت القيود أيضاً على قدرتها على إدارة حسابات رأسمالها ونظمها المالية (كنتيجة لسياسات تحرير القطاع المالي وأسواق رأس المال على سبيل المثال)؛ ويتكبّد الكثير من البلدان النامية الآن تكاليف باهظة بسبب هذه السياسات.

٥ - يجب معالجة حالة عدم الاتساق بين السياسات التجارية والسياسات المالية:

إن مساحة الحركة في مجال وضع السياسات محدودة بسبب الافتقار إلى الموارد وبسبب الشروط المفروضة، وكذلك بسبب الاتفاقات الدولية التي غالباً ما تكون مصاحبة للمساعدات. ويتضمن العديد من الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف التزامات تحد من قدرة البلدان على التصدي للأزمة الراهنة بتنفيذ إصلاحات وحزم إنقاذ مناسبة على

الصعيدين التنظيمي والهيكلية وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، وربما تكون هذه الالتزامات قد عرضت البلدان، دون مبرر، لانتقال عدوى الانهيارات إليها من أجزاء أخرى في النظام الاقتصادي العالمي.

٦ - يجب أن يجتنب التصدي للأزمات اتباع نظام الحماية الجمركية:

يشمل نظام الحماية الجمركية العلي التعريفات والقيود المحلية المفروضة على المشتريات التي تتضمنها بعض مجموعات الحوافز. ونظراً لأحكام الاتفاقات التجارية الدولية المعقدة ونطاق تطبيقها، يمكن أن يكون لأحكام "متناظرة" فيما يبدو (مثلاً، استثناءات لتطبيق الأحكام على بلدان تشملها اتفاقات محددة لمنظمة التجارة الدولية أو اتفاقات دولية أخرى) آثار غير متناظرة بشكل ملحوظ. ويمكن أن تسبب الإعانات، الضمنية أو الصريحة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، نفس الانحرافات إزاء التجارة المفتوحة والعادلة. وقد يُمارس في بعض الحالات ضغط على المصارف التي تتلقى كميات كبيرة من المساعدة الحكومية للتركيز على الإقراض محلياً. ولئن كان يمكن فهم الدافع الذي يغري باتخاذ هذه التدابير، فإن من الضروري بذل الجهود اللازمة لتمويل دعم إضافي للبلدان النامية من أجل تخفيف أثر الأزمة وأثر الإعانات الصريحة والخفية على السواء (أي المساعدة التي تقدمها الدولة من خلال برامج الإقراض والضمانات) بغية تجنب المزيد من الانحرافات.

٧ - فتح أسواق البلدان المتقدمة النمو في وجه صادرات أقل البلدان نمواً:

إذا كان إنهاء جولة الدوحة التجارية بنجاح يستحق الترحيب، فإن آثاره على الأزمة وبعده الإنمائي ما زالا غير واضحين. غير أن هناك عدداً من التدابير التي سبق إقرارها في مفاوضات تجارية متعددة الأطراف ويمكن تنفيذها بسرعة لدعم البلدان النامية المتضررة بالأزمة. وتشمل هذه التدابير تنفيذ وصول المنتجات التي منشأها أقل البلدان نمواً إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يطبق فوراً الاتفاق الذي تم التوصل إليه في إعلان هونغ كونغ الوزاري لعام ٢٠٠٥ التابع لمنظمة التجارة العالمية الذي ينص على التنفيذ الفوري لإلغاء كل أشكال إعانات التصدير التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو بحلول عام ٢٠١٣ على أكثر تقدير. فليس هناك ما يبرر انتظار اتفاق عام قبل تنفيذ هذه التدابير. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الفور إلغاء الدعم المحلي للإعانات المقدمة للقطن، لأنها تسبب في انحراف الأسعار على حساب البلدان الأفريقية. وبشكل أعم، ينبغي الحفاظ، في كل المفاوضات التجارية، على مبدأ المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية المعترف به منذ زمن بعيد.

٨ - التعلم من السياسات الناجحة لإجراء الإصلاحات التنظيمية:

(أ) يُنظر إلى الأزمة المالية على نطاق واسع على أنها نتيجة لفشل السياسات التنظيمية في البلدان المصنعة المتقدمة النمو. وبينما ستستغرق الإصلاحات التنظيمية الكاملة زمناً طويلاً، فإن من الإلزامي أن يبدأ العمل المتعلق بالإصلاح التنظيمي الآن. ومن المعترف به على نطاق واسع أن انهيار الثقة في النظام المالي عامل محوري في الأزمة الاقتصادية؛ وستكون استعادة الثقة عاملاً محورياً في الانتعاش. ولكن سيكون من الصعب إعادة الثقة دون تغيير الحوافز والقيود التي يواجهها القطاع المالي. ويتحتم أن تكون الإصلاحات التنظيمية حقيقية وجوهرية، وأن تتجاوز القطاع المالي لتتصدى للمشاكل الأساسية في حوكمة الشركات وسياسات المنافسة، وفي الهياكل الضريبية، مع إيلاء معاملة تفضيلية للمكاسب الرأسمالية، التي يمكن أن توفر حوافز لاستخدام الرافعة المالية بشكل مفرط؛

(ب) ولئن كان من المهم اعتماد المزيد من الشفافية، فإن هناك حاجة إلى أكثر بكثير من مجرد تحسين وضوح الصكوك المالية. وحتى لو كان هناك كشف كامل لمراكز المشتقات، فإن تعقيدها من الشدة بحيث يجعل تقييم وضع الحساب الختامي للمؤسسات المالية شديد الصعوبة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى قدر أكبر من الشفافية، بما في ذلك منع المعاملات خارج الحساب الختامي وحساب النفقات الكاملة لحق اكتتاب الموظفين؛

(ج) ويتعين حماية الاقتصادات المنظمة بشكل جيد من المنافسة الآتية من الاقتصادات ذات الآليات التنظيمية غير الكافية أو غير الملائمة. فهناك علاقة وثيقة بين مشاكل التحكيم التنظيمي والتهرب من دفع الضريبة. وينبغي إعطاء الملائذات الضريبية والمراكز المالية في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي لا تستوفي المعايير الأساسية للشفافية وتبادل المعلومات والتنظيم حوافز قوية لإصلاح ممارساتها، مثلاً بتقييد المعاملات مع المؤسسات المالية الموجودة في تلك الولايات الإقليمية. وينبغي تعزيز الترتيبات المؤسسية المتخذة لتحسين المواءمة والشفافية، بما في ذلك لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، التي ينبغي تحويلها إلى جهاز حكومي دولي. وفضلاً عن ذلك، ينبغي تعزيز الترتيبات والاتفاقيات الدولية الأخرى، من قبيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٩ - تنسيق الأثر المحلي والعالمي للدعم الحكومي للقطاع المالي:

(أ) للإعانات الحكومية آثار هامة تتجلى في إعادة التوزيع يجب تحليلها عند تقييم أثرها على الانتعاش. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها، نظراً للحالة الطارئة، غالباً ما تحقق في مراعاة مبادئ الحوكمة الرشيدة ولا سيما مبادئ الشفافية الديمقراطية. وقد يؤدي ذلك إلى

إدخال حوافز غير ملائمة، فضلاً عن الفشل في التعرف على الآثار السلبية المحتملة على البلدان الأخرى، خاصة على البلدان النامية التي تفتقر إلى موارد مالية مكافئة. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تضطلع بسياسات دعم مالي وتعترف بأنه حتى السياسات المتناظرة يمكن أن تكون لها آثار غير متناظرة لأن من المرجح أن تكون الضمانات التي تقدمها حكومات البلدان النامية أقل أهمية من تلك التي تقدمها حكومات البلدان المتقدمة النمو؛

(ب) وغالباً ما يعني عدم إدراك هذه الآثار المحلية والعالمية لتدابير الدعم المالي أن التكاليف التي تتكبدها الحكومات والبلدان النامية أعلى مما هو ضروري. وغالباً ما أعيد توزيع الأموال على الجهات ذات الدخل الأعلى، مما أنشأ حوافز مشوهة. وتنطوي تدابير دعم المؤسسات المالية التي تنفذها المصارف المركزية على خطر فرض تكاليف عالية على خزانة الدولة، دون رقابة برلمانية كافية للمخصصات. ومن شأن المزيد من الشفافية من جانب كل الأطراف أن ييسر استجابة أكثر فعالية للأزمة.

١٠ - تحسين تنسيق السياسات الاقتصادية العالمية:

(أ) هناك حاجة إلى تحسين ملموس في تنسيق السياسات الاقتصادية العالمية. فقد فاقت وتيرة التكامل الاقتصادي العالمي وتيرة إنشاء المؤسسات ووضع الترتيبات السياسية الملائمة لحكومة النظام الاقتصادي العالمي. ويعد سد هذه الثغرة ضرورة ملحة، ولكن ذلك لن يحدث بين عشية وضحاها؛

(ب) وفي المدى القصير، ينبغي أن تكون هناك آلية ملائمة داخل منظومة الأمم المتحدة لإجراء تحليل دولي مستقل بشأن قضايا الاقتصاد العالمي، بما في ذلك أبعادها الاجتماعية والبيئية. واحتذاء بالمثل الناجح للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، قد يتم إنشاء فريق خبراء لإسداء المشورة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك إلى المنظمات الدولية ذات الصلة، لتحقيق ما يلي: تعزيز قدراتها على اتخاذ قرارات سليمة في هذه المجالات؛ وتحديد الثغرات وأوجه القصور في الهيكل الاقتصادي العالمي؛ وتقييم التقدم المحرز والمشاكل المواجهة في سير النظام الاقتصادي والاجتماعي العالمي. وفي الوقت نفسه، سيسهم هذا الفريق في إجراء حوار بناء ويوفر مكاناً منتظماً لتبادل مثير بين صانعي السياسات والعالم الأكاديمي والمنظمات الدولية الرئيسية. وينبغي أن يتكون الفريق من أكاديميين لهم مكانتهم ومن جميع أنحاء العالم، يمثلون كل القارات، فضلاً عن ممثلين للحركات الاجتماعية الدولية. وينبغي للفريق أن يكون قادراً على متابعة وتحليل وتقييم الاتجاهات الطويلة الأجل والتطورات الرئيسية والديناميات الكبرى للتغير العالمي الذي يؤثر في جميع الشعوب في أنحاء الكرة الأرضية، وتحديد المشاكل في الهيكل الاقتصادي والمالي

العالمي، وتوفير خيارات من أجل اتخاذ إجراءات دولية متسقة وتقديم توصيات لعمليات صنع القرارات السياسية.

رابعاً - جدول أعمال الإصلاحات النظامية

١٥ - هناك جدول أعمال على نفس القدر من الأهمية لإدخال إصلاحات نظامية أكثر عمقاً على النظام الدولي ينبغي أن يبدأ الآن، إذا أُريد للانتعاش أن يكون مستداماً.

ألف - نظام احتياطي عالمي جديد

١٦ - لا يمكن معالجة الاختلالات العالمية التي كان لها دور مهم في هذه الأزمة إلا إذا كانت هناك طريقة للتعامل مع المخاطر الاقتصادية الدولية التي تواجهها البلدان أفضل من النظام الحالي المتمثل في تكديس الاحتياطات الدولية. والواقع أن حجم هذه الأزمة وعدم ملاءمة الاستجابات الدولية قد يشجعان على المزيد من التكديسات، مما يسهم في التربة الانكماشية في النظام العالمي ويخل بتوقعات حدوث انتعاش قوي. وقد أسهمت في المشكلة الاستجابات غير الملائمة من جانب بعض المؤسسات الاقتصادية الدولية في الأزمات الاقتصادية السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصعوبات المقترنة بالاستخدام السائد لعملة وطنية واحدة بوصفها عملة الاحتياطي الدولي معروفة جيداً وقد تم اقتراح حلول في شكل نظام احتياطي عالمي. ويمكن أن يقوم هذا النظام على إعطاء دور موسع لحقوق السحب الخاصة، مع إصدارات منتظمة أو معدلة دورياً معيارية وفقاً لحجم الاحتياطات المكدسة. وسيكون هذا النظام في صالح كل البلدان وسيسهم في الاستقرار العالمي والقوة الاقتصادية والإنصاف العالمي.

١٧ - وسيشكل الاعتماد السريع لنظام الاحتياطي العالمي الجديد خطوة مهمة نحو الانتعاش العالمي. ويمكن الشروع في عملية انتقالية على أساس إصدار سنوي لما لا يقل عن ٢٥٠ بليون دولار من حقوق السحب الخاصة خلال مدة الأزمة الحالية. وستكون هذه الإصدارات مصدراً مهماً لتمويل البلدان النامية التي تحتاج إلى أموال إضافية لمواجهة الأزمة وبناء الثقة في جدوى نظام جديد للاحتياطي. وسيشمل التقرير الختامي للجنة مناقشة عدد من الترتيبات المؤسسية (بما في ذلك نظم تخصيص إصدارات جديدة) لنظام الاحتياطي العالمي الجديد، فضلاً عن مناقشة للمرحلة الانتقالية والخطوات اللازمة لضمان تعزيز الاستقرار.

١٨ - وتقوم البلدان الفقيرة، في الوقت الحاضر، بإقراض بلدان الاحتياطات الغنية بمعدلات فائدة جد منخفضة، مما يزيد الفجوة بين تكلفة الفرصة البديلة لمواردها المحتفظ بها كاحتياطات والعائدات التي تتلقاها. وعلاوة على ذلك، تسببت التدابير الطارئة المتخذة

دعماً للنظم المالية للبلدان المتقدمة النمو في إحداث تغييرات جذرية في إدارة الحسابات الختامية للمصارف المركزية، وأسفرت في بعض البلدان عن زيادات كبيرة في نسب الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي. وسبب ذلك قلقاً وجزعاً بشأن الاستقرار الطويل الأجل لقيمة الأصول المحتفظ بها كاحتياطات في الأسواق المالية للبلدان المتقدمة النمو كما سبب مزيداً من الشك فيما يتعلق باستقرار الأسواق المالية العالمية.

١٩ - وقد تم الاعتراف منذ وقت طويل بمخاطر عدم الاستقرار، والميل للانكماش، واحتمال تراكم الديون في نظام احتياطي على أساس البلد الواحد. غير أن الأزمة والمشاكل التي نتجت عنها في نظام الاحتياطي الحالي جعلت الإصلاحات أمراً يستحق الاستعجال. ولكن نظام احتياطي لبلدين - (أو لثلاثة بلدان)، وهو النظام الذي يبدو أن العالم يتجه نحوه، قد يكون أيضاً غير مستقر. ونظام الاحتياطي العالمي الجديد عملي، وغير تضخمي، ويمكن تنفيذه بسهولة بطرائق تخفف الصعوبات الناتجة عن التسوية غير المتناظرة بين فائض البلدان وعجزها.

باء - إصلاحات حوكمة المؤسسات المالية الدولية

٢٠ - هناك توافق آراء متزايد على الصعيد الدولي دعماً لإصلاح حوكمة ومساءلة وشفافية مؤسسات بريتون وودز وغيرها من المؤسسات غير التمثيلية التي أصبحت تضطلع بدور في النظام المالي العالمي، من قبيل مصرف التسويات الدولية، بما في ذلك لجانه المختلفة، ومنتدى الاستقرار المالي. وقد أضعفت حالات النقص هذه قدرة هذه المؤسسات على اتخاذ إجراءات ملائمة لمنع الأزمة والتصدي لها، وأصبحت تعني أن بعض السياسات والمعايير التي اعتمدها أو أوصت بها ليست في صالح البلدان النامية واقتصادات الأسواق الناشئة. ومن ثم فإن هناك حاجة إلى إصلاحات رئيسية ومزيد من الشفافية في حوكمة هذه المؤسسات، بما فيها تلك التي تعطي صوتاً أكبر للبلدان النامية.

٢١ - وينبغي استكمال إصلاح هيكل الحوكمة للبنك الدولي بسرعة. وبالنسبة إلى المرحلة الثانية من الإصلاحات، المركزة على إعادة تساوق الأسهم، يمكن أن تؤخذ في الحسبان ثلاثة معايير: الوزن الاقتصادي؛ والمساهمة في الولاية الإنمائية للبنك الدولي (مثلاً مقيسة بمساهماته في المؤسسة الإنمائية الدولية والصناديق الاستثمارية)؛ وحجم الاقتراض من البنك.

٢٢ - وفيما يتصل بصندوق النقد الدولي، ينبغي النظر بجدية في استعادة وزن الأصوات الأساسية وإدخال نظام التصويت بالأغلبية المزدوجة أو الثلاثية.

٢٣ - وينبغي أن تجرى انتخابات قادة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في إطار عملية ديمقراطية علنية.

جيم - مجلس عالمي للتنسيق الاقتصادي

٢٤ - يتعين إنشاء منتدى ذي تمثيل عالمي، يكون بمثابة مُكمّل لما هو قائم من مؤسسات متخصصة وأفرقة حكومية دولية مخصصة ومحدودة العضوية، ليعالج بأسلوب شامل مجالات الاهتمام في أداء النظام الاقتصادي العالمي. ومع تمتع هذا المجلس الاقتصادي العالمي بمرتبة مكافئة للجمعية العامة ومجلس الأمن، يتعين أن يجتمع سنويا على مستوى رؤساء الحكومات من أجل تقييم التطورات وتوفير القيادة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية. وسيعمل هذا المجلس على تعزيز التنمية، وتأمين الاتساق والتماسك في أهداف السياسة العامة للمنظمات الدولية الرئيسية، ودعم تحقيق توافق الآراء فيما بين الحكومات بشأن حلول تتسم بالكفاءة والفعالية لمسائل الحوكمة الاقتصادية العالمية. كما يمكن لهذا المجلس أن يعزز من مساءلة جميع المنظمات الاقتصادية الدولية، ويحدد الثغرات التي يلزم سدها من أجل كفاءة عمل النظام الاقتصادي والمالي العالمي بكفاءة، ويساعد في وضع خطط الإصلاحات الاقتصادية والمالية العالمية، كما سيتلقى الدعم الفكري من خلال عمل الفريق الدولي موضع النقاش في الفقرة ١٤ أعلاه. وسيكون التمثيل قائما على نظام الدوائر، ومصمما ليكفل تمثيل كل القارات وجميع الاقتصادات الكبرى. وفي نفس الوقت، يتعين الالتزام بأن يظل حجم المجلس صغيرا بما يكفل الفعالية في النقاش واتخاذ القرار. وستقدم المؤسسات العالمية الهامة، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية وستقوم الكيانات التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة التي تعالج المسائل الاقتصادية والاجتماعية بتوفير المعلومات الداعمة، كما ستشارك في عمل هذا المجلس، ليصبح بذلك بديلا عن مجموعة العشرين يتسم بتمثيل ديمقراطي.

دال - مراقبة أفضل وأكثر توازنا

٢٥ - يتعين ضبط شدة المراقبة للسياسات الاقتصادية بحيث تتناسب مع أهمية البلد من الناحية النظامية. وينبغي أن تكون المسؤولية عن المراقبة منفصلة ومستقلة عن المؤسسات المقرضة، كما يتعين أن تخضع للمساءلة السياسية الفعالة. ويلزم وجود ولاية واسعة النطاق لا تقتصر تغطيتها على تضخم الأسعار، وإنما تشمل أيضا مستويات البطالة، ومصادر عدم الاستقرار في النظام المالي العالمي، وأثر العوامل الفاعلة في تحقيق الاستقرار أو زعزعته، ونظم الحماية الاجتماعية.

خامسا - إصلاح سياسات المصارف المركزية من أجل تعزيز التنمية

٢٦ - بينما يعد استقرار الأسعار مستصوبا من أجل دعم النمو والاستقرار المالي، فإنه غير كاف. ومن ثم يتعين أن تستهدف المصارف المركزية كفالة استقرار الأسعار في سياق تحقيق النمو المستدام الطويل الأجل، مع توشي الحذر إزاء المخاطر التي تتهدد الاستقرار المالي وتدفقات رأس المال وأسعار الصرف. كما يلزم أن تراعي المصارف المركزية التطورات في الأسواق المالية وأسعار الأصول. وقد يقتضي ذلك استخدام طائفة أوسع من الأدوات، بما في ذلك أدوات الحيلة. وربما يلزم التمييز بين دور المصارف المركزية في الحفاظ على الاستقرار المالي في ظل الظروف العادية وخلال فترات الأزمات. وقد يلزم أن تختلف ترتيبات الحوكمة الخاصة بالمصارف المركزية استنادا إلى دورها المحدد بدقة. ويتعين بشكل خاص أن تخضع للتنسيق أية إجراءات قد تعرض المركز المالي لبلد ما إلى مخاطر حسيمة، مثل الإجراءات التي تُنفذ حاليا في العديد من البلدان في إطار تدابير تسوية مشاكل المؤسسات المالية.

سادسا - السياسات المتعلقة بالأسواق المالية

٢٧ - إن السياسات المالية، بما فيها التنظيم، لا تقتصر أهدافها على ضمان سلامة وملاءة المؤسسات المالية واستقرار النظام المالي، بل تشمل حماية من يتعامل مع المصارف من مودعين وعملاء ومستثمرين، وكفالة الشمول المالي - مثل إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية، بما فيها الائتمان، وتوفير المنتجات المالية التي تساعد الأفراد والأسر على إدارة ما يواجهونه من مخاطر والحصول على الائتمان بشروط معقولة. وثمة ضرورة حتمية كذلك تتمثل في كفالة أن يكون هذا القطاع قادرا على المنافسة والابتكار.

٢٨ - لقد سُمح للمؤسسات المالية أن تنمو إلى درجة لا يُحتمل معها الفشل، مما يشكل خطرا جسيما على الاقتصاد العالمي. وبينما كان هناك ابتكار بالفعل، فقد استهدف الجانب الأكبر منه المراجعة التنظيمية والضريبية والمحاسبية، في حين لم يستهدف سوى القليل جدا منه تلبية الاحتياجات الحقيقية للمواطنين العاديين. كما لم يُبذل سوى جهد ضئيل من أجل مساعدة البلدان النامية وأصحاب المنازل العاديين على إدارة ما يواجهونه من مخاطر، حيث حدثت عواقب أوضحت تكرارا. فيجب أن يكون التنظيم المالي مصمما للنهوض بالابتكار المفيد الذي يحسن من إدارة المخاطر وتوزيع رأس المال.

٢٩ - لقد أوضحت الأزمة الحالية وجود ثغرات وأوجه نقص كبيرة في الهياكل التنظيمية الموجودة في العديد من البلدان التي لها نظم ذات شأن. ومن الواضح أيضا أنه بينما يجب أن يكون الإطار التنظيمي الفعال وطنيا، يجب أن يوجد إطار تنظيمي عالمي من أجل وضع

معايير وطنية دنيا وتنظيم ما تضطلع به المؤسسات المالية العالمية ذات النظم الهامة من عمليات على الصعيد العالمي. وسيحدد التقرير النهائي للجنة عددا من الأوجه الرئيسية للإصلاح التنظيمي، مما يؤكد على ضرورة إجراء إصلاحات جذرية وشاملة وإبراز مخاطر إجراء تغييرات تجيلية فحسب في الأنظمة. وتعد البنود التالية من بين الأوجه الرئيسية للإصلاح اللازم.

ألف - سلامة المنتجات المالية

٣٠ - سيعتمد الانتعاش المستدام على وجود أنظمة ملائمة (تشمل البلدان والمنتجات والمؤسسات). ويتعين أن تستند الأنظمة إلى ماهية الأمور فعلا، لا إلى مسمياتها، أي أنه يتعين تنظيم المنتجات التأمينية بنفس الطريقة، سواء كانت تدعى تأمينية أم لا. كما ينبغي أن تعهد إلى المنظمين الماليين ولاية التحقق من سلامة الأدوات والممارسات المالية المتنوعة ومن استخدامها السليم، بطرق من بينها إنشاء لجنة معنية بسلامة المنتجات المالية.

٣١ - وينبغي الحد من اضطلاع المؤسسات الوديعية الرئيسية بأنشطة حسيمة المخاطر، كما يتعين تنظيم تلك المؤسسات بإحكام. ومن الضروري أن توجد رقابة وثيقة على جميع المؤسسات المقترضة بكثافة وذات النظم الهامة، ولكن الرقابة يتعين أن تشمل كذلك كل المؤسسات المالية. فالمؤسسات يمكن أن تصبح بسرعة ذات نظم هامة.

باء - التطبيق الشامل للأنظمة المالية

٣٢ - إن إمكانية أن تنتج أوجه ضعف في النظم عن السلوك المترابط لعدد كبير من المؤسسات، التي لا تتسم كل منها بأهمية من حيث النظم، يجعل الرقابة على كل المؤسسات أمرا ضروريا. كما يلزم أن يكون تنظيم الحوافز أكثر إحكاما، ولا سيما في المؤسسات الرئيسية؛ فجزء من المشكلة الحالية جاء نتيجة الحوافز المشوهة التي شجعت على اتباع سلوك يتسم بقصر النظر والتبني المفرط للمخاطر. وربما يكون من الأسير زيادة الرقابة العامة على الحوافز القائمة بدلا من حظر كل حالة من حالات الحوافز الفاسدة. ويلزم وضع قيود على المساندة المالية، من خلال شروط تتعلق بكفاءة رأس المال التلقائية على مواجهة دورة التقلبات الاقتصادية و/أو بمتطلبات الإمداد.

٣٣ - إن تنظيم أنشطة صناديق الاستثمار الخاصة وصناديق الاستثمار في الأسهم والصناديق التحوطية لا يعد موحدا على الصعيد العالمي، مما يوجد إمكانية للمراجعة التنظيمية. ويتعين أن تسجل الصناديق في البلدان التي تُجرى فيها عملياتها، وأن تقدم تقارير ملائمة إلى السلطات التنظيمية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تحدد المصارف حدودا للمعاملات مع الصناديق التحوطية.

٣٤ - وينبغي ألا يكون هناك تراجع عن قيام المؤسسات ذات التمويل القصير الأجل بالتقييم وفق سعر السوق في أعمالها المحاسبية، من أجل تحقيق الشفافية الكاملة أمام المستثمرين والمنظمين. ويمكن تشجيع المؤسسات الأخرى على أن تكمل التقييم وفق سعر السوق في الأعمال المحاسبية باستخدام تقييمات تكون أكثر تلاؤماً مع آجال استحقاق ما عليها من خصوم. بالإضافة إلى ذلك، يتعين اتخاذ خطوات من أجل إنفاذ معايير الشفافية والمساءلة العامة لجميع الشركات العامة.

جيم - تنظيم تداول المشتقات

٣٥ - يسفر الاستخدام الواسع النطاق للمشتقات غير الخاضعة للتنظيم أو الإشراف والتي تكون خارج البورصة عن حالة لا داعي لها من التعقيد وانعدام الشفافية وسوء التسعير فيما يخص تلك الأدوات، كما يسر تجنب المؤسسات المالية التقيد بشروط كفاية رأس المال. وقد أضعفت تلك الممارسات نظامنا المالي إلى حد بعيد، كما جعلت من تسوية أمور الشركات التي على شفا الإفلاس أمراً بالغ الصعوبة.

٣٦ - ويتعين أن تكفل الأنظمة تقييد الصكوك الاشتقاقية في الميزانيات العمومية، مقيمة بأسعار التعامل الحقيقية التي تراجعها جهة مستقلة لمراجعة الحسابات، ورصد مخصصات احتياطية ملائمة من رأس المال، ووضوح الأهداف. ويتعين اعتماد التوحيد في العقود وتسجيل المعاملات الخاصة بالمبادرات المنظمة حيثما أمكن، إلى جانب القيود التنظيمية ذات الصلة، بما فيها حدود التعاملين غير التجاريين. أما المشتقات المعقدة المولفة المتداولة خارج سوق الأوراق المالية والتي لا يمكن توحيدها أو لا يكفي حجمها للتداول في البورصة، فيتعين، عندما تستخدمها المؤسسات الرئيسية، أن تقترن بهامش من عبء رأس المال يكون أعلى من المقرر للمشتقات المتداولة داخل البورصات. كما يتعين أن تخضع المؤسسات التي تستخدم العقود غير الموحدة لقدر أكبر من الإشراف المكثف من قبل السلطات التنظيمية.

دال - تنظيم وكالات تقدير الجدارة الائتمانية

٣٧ - سيلزم إجراء إصلاحات كبرى لوكالات تقدير الجدارة الائتمانية ودورها في النظام المالي. فعندما تستخدم الأنظمة المالية تقديرات الجدارة الائتمانية، يجب أن يكون لدى المنظمين آلية لتقييم جودة التقديرات المقدمة. كما يجب عليهم النظر في استعمال آليات تكفل تجنب تضارب المصالح في تقديم الوكالات لتلك التقديرات، ويمكن أن ينظروا في مجال تشجيع عناصر فاعلة جديدة من أجل تنشيط المنافسة في ميدان تقدير الجدارة الائتمانية. وسيتناول التقرير النهائي للجنة الإصلاحات اللازمة في هذا المجال وفي نظم توفير المعلومات.

هاء - تنظيم البلد المضيف للشركات الأجنبية التابعة

٣٨ - في حالة عدم وجود ما يكفي من التنسيق على الصعيد العالمي، تدعو الحاجة إلى تنظيم القطاع المالي في البلد المضيف، لا في البلد الأصلي، وقد يستتبع الأمر ضرورة إنشاء شركات تابعة، بدلا من الاعتماد على الفروع.

واو - الأنظمة الدولية

٣٩ - إن تدفقات رؤوس المال الدولية التي يحركها السوق هي من الحجم والتقلب بحيث يمكنها التعويض عن أي آلية رسمية لتوفير التمويل الإضافي من أجل التنمية. وهكذا، ستدعو الحاجة إلى إدارة فعالة لتدفقات رأس المال الأجنبي لكفالة أن تكون داعمة للسياسات التي تضعها الحكومات في مواجهة تقلب الدورات الاقتصادية. وقد أعطت مواد اتفاق صندوق النقد الدولي الأعضاء سلطة مراقبة التدفقات الرأسمالية وتعمّدت استبعاد استخدام موارد الصندوق للتعويض عن الاختلافات الناجمة عن الاختلال في حساب رأس المال. وينبغي تشجيع الصندوق على العودة إلى مبادئه الأولى ودعم البلدان التي تحاول إدارة تدفقات رأس المال الخارجية دعما للسياسات المحلية في مواجهة التقلبات الدورية.

٤٠ - وفي حالة عدم وجود نظم أفضل للتخفيف من حدة المخاطر، من المهم بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية أن تحذر التدابير التي تعرّضها لمزيد من المخاطر والتقلبات، من قبيل تحرير رأس المال والسوق المالية على نحو غير ملائم. وينبغي أن تستخدم البلدان النامية جميع الأدوات التي تحت تصرفها، بما فيها التدخلات المتصلة بالأسعار، والقيود الكمية، والأنظمة التحوطية، من أجل المساعدة على إدارة تدفقات رؤوس الأموال الدولية.

زاي - المؤسسات التنظيمية

٤١ - في حين يقع اللوم عن الأزمة الحالية جزئيا على الأنظمة غير الملائمة، فإن الأنظمة الجيدة لم تطبق وتنفذ على نحو فعال في بعض الحالات. وهذا ما يبرز الحاجة إلى إجراء إصلاحات في البنى التنظيمية، بما في ذلك الإصلاحات التي تزيد من مساءلة المؤسسات التنظيمية عن التطبيق الفعال للقواعد المعمول بها، وتجعل من إمكانية الهيمنة التنظيمية أقل احتمالا. وبقدر ما يكون نظام الأنظمة العالمية ضعيفا، تشتد الحاجة إلى مزيد من التجزئة في الأسواق المالية لكفالة الاستقرار على الصعيد العالمي.

حاء - نحو ترتيبات مؤسسية عالمية لتوجيه الاقتصاد العالمي: هيئة تنظيمية مالية عالمية؛ وهيئة للتنافس العالمي

٤٢ - أنشئ منتدى الاستقرار المالي في أعقاب الأزمة المالية التي وقعت في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ من أجل تعزيز الاستقرار المالي على الصعيد الدولي، وتحسين عمل الأسواق المالية، والحد من نزوع الصدمات المالية للانتشار من بلد إلى آخر، وتعزيز إطار العمل المؤسسي الرامي إلى دعم الاستقرار المالي على الصعيد العالمي. ويبدو واضحاً الآن أن الإصلاحات التي اقترحتها المنتدى لا تكفي، رغم أهميتها، لتجنب الحالات الكبيرة من عدم الاستقرار المالي على الصعيد العالمي. وإذا كان للمنتدى أن يصبح الأداة الرئيسية لصوغ إصلاحات النظام المالي العالمي، يجب أن يراعي أهمية الاستقرار المالي بالنسبة لتنمية الاقتصاد الحقيقي. وإضافة إلى ذلك، يجب أن يزيد من تمثيل البلدان النامية لكي يظهر بشكل كاف وجهات نظرها والظروف القائمة في تلك البلدان، وأن يخضع للمساءلة أمام مؤسسة ممثلة تمثيلاً ديمقراطياً، من قبيل المجلس العالمي للتنسيق الاقتصادي المقترح أعلاه.

٤٣ - وإنشاء مؤسسات مالية كبيرة لا يُتوقع لها الفشل، كان له دور هام في تطوّر الأزمة وجعل من حلها صعباً ومكلفاً على حد سواء، بالنسبة لكل من دافعي الضرائب والاقتصاد العالمي. لذلك لن يكون من الضروري فرض رقابة كافية على هذه المؤسسات الكبيرة فحسب بل يجب بذل الجهود اللازمة لتقييد حجمها ومدى علاقاتها التفاعلية، للحد من نطاق المخاطر الشاملة للنظم. وسيقتضي ذلك مزيداً من التعاون العالمي الفعال في الأنظمة الخاصة بشؤون المال والتنافس. ويمكن تعزيز التقدم صوب تحقيق هذا الهدف باتخاذ الخطوات اللازمة لإرساء الأساس لسلطة تنظيمية مالية عالمية وهيئة للتنافس العالمي. وفي ظل وجود عدد كبير من الشركات العاملة عبر الحدود، فإن من الصعب الاعتماد على السلطات التنظيمية الوطنية. وقد يكون ثمة عوامل خارجية كبيرة ناجمة عن تحرك السلطات الوطنية (أو عن عدم تحركها). وثمة علاج، ولكنه جزئي، لهذه الصعوبة يتمثل في اقتراح أن يقوم مَجْمَعُ من المشرفين بالإشراف على المؤسسات المالية العالمية المعنية على مستوى النظام. وهذا ما يمكن أن يشكل أساساً لسلطة عالمية أكثر شمولاً.

سابعاً - دعم الابتكارات المالية لتعزيز التخفيف من حدة المخاطر

٤٤ - يجب أن يواصل المجتمع الدولي تحسين استراتيجياته الرامية لمنع حدوث الأزمات والتعامل مع الصدمات الخارجية. ومع عدم وجود نظم عالمية لتحمل المخاطر، وعدم وجود ابتكارات تيسر الكفاية في تحمل المخاطر، ومقاومة هذه الابتكارات في بعض الحالات، ثمة حاجة للمضي قدماً بوضع أدوات جديدة لحماية البلدان النامية على نحو أفضل من تقلب

الأسواق الذي لا يكف عن التفاقم (السلع الأساسية، والقطع الأجنبي، والأغذية، وما إلى ذلك). ومن الأمثلة على ذلك صكوك الإقراض بالعملة المحلية، ومرافق التخفيف من حدة المخاطر، والسندات المربوطة بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر السلع الأساسية. والتسهيلات الائتمانية ذات خدمة الدين المرنة هي خيار آخر يتعين استكشافه على نحو استباقي أكثر.

٤٥ - وينبغي تشجيع المصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من المؤسسات الرسمية لتضطلع بدور نشط في الترويج لهذه المنتجات المالية. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تستكشف الابتكارات المجدية التي من شأنها تعزيز إدارة المخاطر وتوزيعها، والكيفية التي يمكن بها تشجيع الأسواق على العمل بشكل أفضل. وعلى وجه الخصوص، وفي حين حصل بعض التوسع في أسواق رؤوس الأموال بالعملة المحلية في البلدان النامية، لا تزال البلدان النامية تتحمل وطأة التقلبات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة. وإن القروض التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية والإقليمية بالعملة المحلية، أو بسلات العملات المحلية أو بالوحدات الحسابية الإقليمية، فضلاً عن توفير الغطاء المتعلق بسعر الصرف وسعر الفائدة، هي أمور قد تشكّل خطوات هامة في تحسين الأسواق الدولية ذات المخاطر.

٤٦ - وإن الآليات المحسّنة، والمؤسسات الدولية الجديدة الرامية إلى التخفيف من مخاطر الاستثمارات الدولية يمكن أن تؤثر سلباً على الطلب العالمي إذا سمحت للبلدان بالاحتفاظ بمستوى الحماية ذاته من عدم الاستقرار المالي على الصعيد العالمي وانخفاض مستويات الأرصدة الاحتياطية الدولية.

ثامناً - آليات تناول إعادة هيكلة الديون السيادية والمنازعات المتعلقة بالاستثمار عبر الحدود

٤٧ - يواجه العديد من البلدان النامية بالفعل مشاكل تتعلق بالقدرة على تحمل الدين. ومن المهم كفاءة ألا تؤدي تدابير الانتعاش التي تتخذ في مواجهة تقلب الدورات الاقتصادية، المعمول بها في البلدان النامية، إلى توليد ديناميات تتعلق بديون لا يمكن تحملها. وفي تلك البلدان، حيث تهدد الأزمة إلى حد خطير القدرة على تحمل الدين، يمكن النظر في تأجيل طلب سداد الديون، وعند الاقتضاء، النظر في إلغاء الديون جزئياً. وإضافة إلى ذلك، تحتاج البلدان المنخفضة الدخل بشكل خاص إلى المزيد من فرص الحصول على الأموال بشروط تساهلية للغاية إذا ما أرادت تلبية احتياجات الإنفاق الرئيسية لديها دون الوقوع من جديد في مشكلة الديون. وينبغي لمصارف التنمية المتعددة الأطراف وغيرها من الجهات

المانحة الثنائية أن تبذل قصارى جهدها لإبداء المرونة في سداد الديون لدى الاستجابة للخدمات الخارجية المنشأ.

٤٨ - لذلك فإن هناك حاجة ملحة لوضع آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية تتسم بالإنصاف وتكون مقبولة على وجه العموم. وينبغي لهذه الآلية كفالة أن تكون إعادة الهيكلة مترسخة بما يكفي لكي تنطلق البلدان انطلاقة قوية. ويجب التعامل مع جميع الدائنين والمدينين على قدم المساواة، بمن فيهم الدائنون الضمنيون، من قبيل المطالين بالضمان الاجتماعي. وينبغي أن تُستكمل هذه الآلية بإطار محسّن للتعامل مع حالات الإفلاس عبر الحدود. وثمة طريقة واحدة يمكن بها إنجاز ذلك هي من خلال إنشاء هيكلية مستقلة، من قبيل محكمة إفلاس دولية.

٤٩ - شهدت الأزمة الحالية بالفعل عددا من حالات الإفلاس لدى الشركات التي تعمل عبر الحدود الوطنية، ومن المحتمل أن يزداد عددها. ويؤدي عدم وجود آلية رسمية للتعامل مع أثر الإفلاس والإعسار عبر الحدود، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات المالية، إلى نقل الآثار الاقتصادية السلبية إلى الاقتصاد العالمي.

٥٠ - ولذا فمن المهم على وجه الخصوص إنجاز نهج موحد للمنازعات المالية والاستثمارية المتعلقة بالإفلاس والإعسار. وقد تكون إحدى الطرق لتحقيق ذلك من خلال إنشاء محكمة الإفلاس الدولية التي ورد ذكرها أعلاه.

٥١ - وترتبط إدارة التدفقات المالية الخارجية ارتباطا وثيقا بإدارة الديون الخارجية وتتسم بأهمية شديدة بالنسبة للنجاح في تنفيذ استراتيجية إنمائية وطنية مستدامة وقادرة على التصدي للأزمة العالمية. وينبغي للمؤسسات الإنمائية الدولية كفالة أن يكون لدى البلدان النامية ما يكفي من المشورة التقنية والخبرة الإدارية المتاحة لبناء الكفاءة على الصعيد المحلي في التعامل مع القضايا من هذا القبيل.

تاسعا - إكمال جولة تجارية موجهة نحو التنمية فعلا

٥٢ - هناك حاجة لعقد جولة إنمائية حقيقية بغية إنشاء نظام دولي للتجارة يؤدي بحق إلى تعزيز النمو في البلدان النامية. ومن الضروري المحافظة، في جميع المفاوضات التجارية، على مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، المعترف به منذ أمد بعيد.

عاشرا - تمويل التنمية على نحو أكثر استقرارا واستدامة

٥٣ - نوقشت أعلاه الحاجة المتزايدة إلى مصادر التمويل المستقرة لصالح التنمية، بما في ذلك الاستثمارات الضرورية لمواجهة التحديات الطويلة الأجل للاستجابة لتغير المناخ، والمؤسسات الجديدة لدفع الأموال.

٥٤ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يستكشف مجموعة متنوعة من آليات التمويل المبتكرة، بما في ذلك الإصدارات العادية للاحتياطات العالمية الجديدة (من قبيل حقوق السحب الخاصة)، والإيرادات المتأتية من مزادات الموارد الطبيعية العالمية (من قبيل حقوق الصيد البحري في المحيطات وتصاريح انبعاثات التلوث)، والضرائب الدولية (من قبيل ضريبة الكربون، التي من شأنها في الوقت ذاته أن تساعد على التصدي لمشاكل الاحترار العالمي، أو ضريبة تفرض على الخدمات المالية، من شأنها في الوقت ذاته أن تساعد على استقرار الأسواق المالية الدولية). ويمكن توجيه الإيرادات في جزء منها لسداد التكاليف التي تتكبدها البلدان النامية في الحد من انبعاثات غاز الدفيئة في سياق سياساتها الوطنية الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة.

٥٥ - ويشكل التنفيذ الفعال للنظم الوطنية للضرائب جزءا أساسيا من تمويل التنمية المحلية. ولا بد من اتخاذ تدابير للحفاظ على الاستقلالية الوطنية في اختيار مصادر التمويل الحكومي وطرائقه مع كفالة ألا تؤدي الخلافات الوطنية إلى خلق حوافز للتهرب من مسؤولية المساهمين في دعم السياسات الحكومية. وإحدى الطرق التي تتسم بالكفاءة لتحقيق هذه النتيجة هي جعل تبادل المعلومات يتم بشكل تلقائي.